مناقشة تقارير شفيق منصور وأقواله فى التحقيقات

أنتقل بعد هذه النظرة العامة إلى مناقشة تقارير شفيق منصور وأقواله فى التحقيقات وأترك لحضرات زملائى الكلام عن بطلان الإجراءات التى حصلت فى القضية من أولها إلى آخرها والتى بسببها لبث المتهمان كبيراً المقام فى السجن الانفرادى يذوقان مرارته ويقاسيان آلامه هذا الزمن الطويل.

أول كلام صدر من شفيق منصور ضد ماهر والنقراشى ورد فى تقريره الذى كتبه فى السجن بتاريخ ١٣ أبريل سنة ١٩٢٥، فهل هذا الاتهام الذى صدر منه ضدهما فى هذا التاريخ كان طبيعياً أو أنه لم يصدر منه إلا تحت تأثيرات خاصة؟

هذا الاتهام منه لم يكن طبيعياً لأنه لم يذكر عنهما شيئاً فى أقواله التى أبداها أمام سعادة النائب العمومى بعد القبض عليه فى المرة الثانية. لا فى ٢٨ مارس سنة ١٩٢٥ عندما أعترف عن نفسه فى حادثة السردار وفى الحوادث السابقة. ولا بعد ذلك فى ٢٩ مارس سنة ١٩٢٥ وفى ٣٠ منه مع أنه ذكر فى هذين المحضرين أسماء المشتركين معه فى الحوادث السابقة. ولا فى ٢ أبريل كذلك. ولا فى ٧ أبريل. كذلك لم يذكر شيئاً عنهما فى التقرير الذى قدمه لسعادة النائب العمومى بتاريخ ٢ أبريل سنة ١٩٢٥ولا فى التقرير غير المؤرخ فلو كان يعلم شيئاً ضد ماهر والنقراشى لكان قاله عنهما عند ذكر أسماء المشتركين فى الحوادث المذكورة. ويكون اتهامهما فى التقرير الذى كتبه فى السجن فى ١٣ أبريل إنما يكون قد صدر منه تحت تأثيرات خاصة فما هى هذه التأثيرات؟

ثبت من محضر جلسة المعارضة فى أمر حبسه المنعقدة فى ١١ أبريل سنة ١٩٢٥ أنه أخبر المحامى الذى حضر معه فى الجلسة حضرة الأستاذ أمين عز العرب حين اختلى به((إنه تحت تأثيرات شديدة متوالية وإنه اقترح عليه فى سجنه مرارا اتهام أشخاص لا علاقة لهم بهذه القضية إلى الآن فقرر ذلك حضرة المحامى أمام القاضى وأثبته فى محضر الجلسة. ثم أخبر بتفصيله سعادة النائب العمومى عقب انتهاء الجلسة فلما سئل شفيق اعترف أمام القاضى بحصول التأثير عليه بغرض اتهام أشخاص آخرين ولكنه تحاشى تعيين الأشخاص خشية إزياد عوامل التأثير عليه طبعا

قياسا على ما تحمله فى ذلك من قبل ونبين هنا ما ظهر من التأثيرات والله يعلم أن ما خفى كان أعظم.

قرر شفيق منصور أمام حضرة القاضى أثناء نظر المعارضة فى أمر حبسه فى يوم السبت ١٤ مارس سنة ١٩٢٥، ((أنه لا ينام الليل وأنه يرى فى السجن حركات غير اعتيادية وأنه علم فى يوم الخميس بأنه سيحصل جلد داخل السجن بدون إعلانه وأنه فى يوم الجمعة طلب مدير السجن وتكلم معه بخصوص هذا الجلد فأجابه بأن هذا شئ بسيط ولا صحة له وأن هذا وهم فأخبره بأنه رأى أشياء كثيرة وسمع بعض المساجين يتكلمون بخصوص ذلك فأجابه بأن هذا غير صحيح. وأنه فى هذا اليوم السبت أيقظوه مبكرا وأحضروا له حكيماً وأخرجوه من الزنزانة الساعة ٥ صباحاً وحلقوا ذقنه وقالوا إنه يوجد اليوم مجلس عسكرى. وسمع من الجاويشية أن مدير السجن حضر مع وكيل النيابة وسمع الشهود وأنه صدر الحكم ضده بالجلد والأشغال الشاقة خمس سنين))

حصلت هذه التأثيرات عليه فاضطربت أعصابه حتى ظن من نفى مدير السجن لهذه الأعمال أمامه أنه أصيب بنوع من التخريف.

وثبت من الكشف الطبى المتوقع عليه بالسجن فى ١٦ مارس سنة ١٩٢٥ ((أنه لم ينم ثلاثة أيام كما قالوا فى السجن ولكنه يدعى أنه نام قليلاً أو لم ينم أبدا مدة أسبوع وأنه وجد فى جسمه من علامات العنف خدشان على الرسغ الأيسر)).

وهذا دليل على أنه عدا التخويف والتهديد كان يستعمل معه العنف أيضاً.

وفى ٢٨ مارس سنة ١٩٢٥ قرر شفيق منصور أمام النائب العمومى ((أنه سيعدم الليلة بواسطة ضربه على رأسه))وقرر أمام حضرة القاضى الذى نظر فى المعارضة فى أمر حبسه فى هذا اليوم ((بأنه يسمع فى السجن بأنه سيعدم بطريقة الربط على عمود وإلقاء الأحجار عليه وأنه سمع ذلك من جاويش السجن والكونستبلات، وأنهم دائماً يتكلمون فى هذه المسألة وأنه عند سماعه هذه الأقوال يحصل تأثير على أعصابه)).

وقرر أمام سعادة النائب العمومى فى ٧ أبريل سنة ١٩٢٥ ((أن كل ما قرره فيما يختص بهذه

القضية أخيراً غير صحيح لأنه كان تحت تأثير الخوف والفزع والتهديد بالموت من الكونستبلات والجاويشية الموجودين بالسجن)).

وقرر فى ١١ أبريل أمام حضرة القاضى الذى نظر فى المعارضة فى أمر حبسه: ((أن كل ما صدر منه لم يحصل بمحض إرادته وإنما كان من تأثير رجال البوليس كانوا يلازمونه من الساعة ٨ صباحاً للساعة ٩ مساءا فكان فى حالة عصبية شديدة وكان ما يقال له يقال بأنه موصل للنجاة ولكن ليس موصلاً للنجاة.

هذا ما ظهر من التأثيرات المختلفة التى توقعت عليه فى السجن قبل يوم ١٣أبريل سنة ١٩٢٥ الذى كتب فيه تقريره عن الحوادث السابقة ضد ماهر والنقراشى ولم يكن قد مضى يومان على ما أخبر به محاميه عن هذه التأثيرات بجلسة المعارضة فى ١١ ابريل سنة ١٩٢٥ مما يدل على أن هذه التأثيرات قد أنتجت فعلاً أثرها المطلوب.

ويدل على ذلك أيضاً أنه بمجرد أن حضر أمام سعادة النائب العمومى فى اليوم التالى وهو يوم ١٤ أبريل كتب أمام سعادته تقريراً هذا نصه:

((أقرر بأن ما ورد فيما قدمته لسعادة النائب تحت عنوان (تقرير مقدم منى) لا صحة له بالمرة وأننى كتبته فقط للدفاع عن نفسى أو كوسيلة توصلنى إلى الخلاص من موقف صعب زججت بنفسى فيه. وإننى أقرر صراحة بأن هؤلاء الأشخاص بالأخص الآخرين لم أخبرهم عن شئ من هذا الحوادث ولا ذكرت شيئا عنها لابعدها ولا قبلها واننى أنا شخصيا المسؤل عن ذلك ٠ وأنا الذى كنت أعمله فقط لاغيرى، وأما الإشارة الواردة فى الدوسيه عن قول بعضهم أستشير غيرى فليس هناك من غير مطلقا وإنما كنت أستشير نفسى.

((وإنى أشهد الله على ذلك وهذا إقرار واعتراف منى بذلك)) وأشر عليه سعادة النائب العمومى بالإشارة الآتية: ((تقدم من شفيق منصور اليوم حيث كتبه أمامنا)).

وهذا يدل على أنه انتهز فرصة وجوده أمام النائب العمومى فى هذا اليوم بعيداً عن المؤثرات التى تحيطه فى السجن فكتب أمامه هذا التقرير إظهارا للحقيقة.

وقد اقتنع بذلك سعادة النائب العمومى حيث إنه لم يعر تقرير ١٣أبريل أى التفات ولم يعمل عنه تحقيقاً ما. وحرر فى ٢١ أبريل سنة ١٩٢٥تقرير الاتهام فى قضية السردار وقدم المتهمين فيها إلى قاضى الإحالة.

على أن هذه النتيجة لم تكن لتروق الذين كانوا يعملون على إيقاع ماهر والنقراشى فعمدوا إلى التأثير على شفيق منصور من طريق آخر بعد أن أحيلت القضية إلى محكمة الجنايات.وفعلاً أنتج التأثير الجديد مفعولة فأدى إلى الأقوال التى أبداها شفيق منصور أمام سعادة النائب العمومى فى تحقيق ١٠ مايو سنة ١٩٢٥ وقبض بسببها على ماهر والنقراشى فما هذه المؤثرات؟

لقد آن لنا أن نذكر عمل الحكومة على التخصيص فى هذا الشأن، كان النقراشى مقبوضاً عليه فى حادثة السردار – كما سبق إيضاحه – وكان لابد من إيجاد أدلة ضده، والأدلة معدومة. وكان محمد نجيب الهلباوى يشتغل لحساب البوليس السرى مع سليم أفندى زكى رئيس المكتب السياسى ابتداء من ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٤ لمعرفة مرتكبى الجرائم السياسة كما هو مبين فى شهادة سليم أفندى زكى فلما وقعت حادثة السردار أخبره بها سليم أفندى زكى فى يوم وقوعها فأخذ يشتغل فى اكتشاف مرتكبيها بالاتصال مع البوليس إلى أن قبض على الفاعلين الحقيقيين. فقدم تقريراً بذلك فى ٤ فبراير سنة ١٩٢٥ لم يرد فيه أى ذكر لماهر والنقراشى. وكان بناء على اكتشافه يأمل فى نيل المكافأة البالغ قدرها عشرة آلاف جنيه لمن يدل الحكومة على مرتكبى حادثة السردار ولكن فى اليوم التالى وهو اليوم ٥ فبراير سنة ١٩٢٥ أفهمه معالى إسماعيل باشا صدقى وزير الداخلية إذ ذاك أنه يعلق العفو التام عنه من منحه هذه المكافأة على أن يوضح جميع ما يعلمه بخصوص الجرائم السياسية التى ارتكبت فى القطر المصرى وبالأخص حادثة السردار. بخطاب هذا نصه:

رئاسة مجلس الوزراء.

ختم مكتب وزير الداخلية.

حضرة محمد أفندى نجيب الهلباوى.

أمرنى صاحب الجلالة الملك بأن أمنحك عفواً تاماً وذلك بأن:

أولاً: لا تقام عليك الدعوى فى جريمتك الخاصة بالقائك قنبلة على حضرة صاحب العظمة المرحوم السلطان حسين فى سنة ٥١٩١.

ثانياً: تمنح عفواً من حضرة صاحب الجلالة الملك عن الجريمة والحكم السابق وذلك إذا أوضحت جليا جميع ما تعلمه بخصوص الجرائم السياسية التى ارتكبت فى القطر المصرى وبالأخص اغتيال السردار، وتأكدت الحكومة من إخلاصكم فى المعلومات التى أعطيتموها، وعلاوة على هذا العفو فإنك تمنح العشرة آلاف جنيه المكافأة بالشروط الواردة بالإعلان.

وزير الداخلية

الإمضاء

ونلاحظ هنا الدعوى الخاصة بإلقاء القنبلة فى السنة ١٩٢٤ كانت أقيمت عليه وحكم عليه فيها ونفذ عليه الحكم من وقتها إلى أن عفى عنه فى ١١ فبراير سنة ١٩٢٥ ضمن المجرمين السياسيين. فلا يمكن أن تقام عليه من أجل هذه الحادثة الدعوى من جديد. إنما كان المقصود تجسيم الأمر أمامه من جهة ومنع العشرة آلاف جنيه عنه من جهة أخرى حتى يخضع لما يريده منه البوليس من اتهام من يريد إيجاد الأدلة ضدهم٠ ولذلك قدم تقريراً آخر فى ٥ فبراير سنة ١٩٢٥ قال فيه: إنه علم من شفيق منصور بأن جميع الحوادث كانت بتدبيراته وقد صرف عليها كل إيراده وعلم منه أن النقراشى كان شريكاً له فى كل أعماله تقريباً وكذا أحمد أفندى ماهر والشيشينى الخ. وهذا هو بيت القصيد. إن كان علم ذلك من شفيق منصور حقيقة فكيف يذكره فى تقريره الذى قدمه عن الحادثة فى اليوم السابق وكيف لم يتوجه بنظره إليه ولم يوجه إليه نظر سليم أفندى زكى الذى كان يشتغل معه من ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٤ لمعرفة مرتكبى الجرائم السياسية٠ حقق النائب العمومى فى هذين التقريرين ابتداء من ١٥ فبراير سنة ١٩٢٥ إلى ٢١ منه وكانت النتيجة أن أفرج عن النقراشى فى ٢٣ فبراير سنة ١٩٢٥.

فلما جاءت اعترافات شفيق منصور فى التحقيق فى يومى ٢٨و٢٩ مارس سنة ١٩٢٥ صريحة فيما ينفى التهمة عن السعديين وأنه يعتقد أنها دبرت بواسطة أشخاص يكرهون سعد باشا وتوصلوا

لمحمود إسماعيل وأنه أخبر أولاد عنايت أنه يجوز أن يكون هناك يد أخرى تعمل لحضهم على ارتكاب الجريمة وأنه لا يستبعد أن يكون محمود إسماعيل تحت تأثير أشخاص آخرين لأنه متحمس لهذه الحادثة. وأنه ذات يوم بعد ارتكاب الحادثة كان متهجما ضد محمود إسماعيل بسببها وأنه اليد الفعالة فيها وأخبره أنه لابد من أن يكون لشخص كبير تأثير عليه حتى ارتكبت هذه الحادثة ضد سعد باشا لأنه يود عدم بقاء سعد باشا فى الحكم٠ ولما فشل السعى فى تدبير الاتهام الوارد فى تقرير ١٣ أبريل ١٩٢٥ على ما سبق بيانه ولما نظرت القضية أمام قاضى الإحالة فى ٦ مايو سنة ١٩٢٥ وأحيل المتهمون إلى محكمة الجنايات وتسلم المحامون نسخاً من أوراق التحقيق ونشرت بعض الصحف بعض هذه الاعترافات أحدثت تأثيراً كبيراً فى الأفكار ولما كان صدقى باشا يعمل ضد السعديين ويتوعدهم بالويل والثبور وعظائم الأمور فى أحاديثه وفى خطبه وفى اجتماعاته صدر الأمر للصحف بالكف عن نشر أوراق التحقيق وصدر بلاغ رسمى بتكذيب ما قيل من وجود أى علاقة بين محمود إسماعيل وبين نشأت باشا. واتجه صدقى باشا ومن معه إلى المحامين عن شفيق منصور للتأثير عليه بواسطتهم بطريق وعده بتخفيف العقاب عنه إذا ما اتبع نصيحتهم. وهذا ما كان يتمناه شفيق منصور لإطالة حياته فقد شهد سليم أفندى زكى أمام النائب العمومى فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٥ بأن شفيق قال له بعد الحكم عليه: إن المحامين عنه قابله اثنان منهم أولا وأخبراه بأن يعترف بكل ما يعلم عن السعديين وألا يذكر أسماء الآخرين وأن الثالث قابله مرة أخرى. وقال له: إن نشأت باشا سيساعدك إن أعترفت بكل شئ على السعديين. ومفهوم أن عبارة ((ما يعلم عن السعديين)) معناها أن يتهم السعديين وقرر وهيب بك دوس فى يوم ٢١ ديسمبر سنة ١٩٢٥ أنه قابل شفيق أثناء نظر القضية أمام قاضى الإحالة فطلب منه شفيق أن يسعى له لدى النائب العمومى ليحصل منه على وعد بالسعى لدى الجهات المختصة لاستبدال عقوبة الإعدام إذا أعطى معلومات صريحة بشأن كل قضايا الاغتيال وأن يعترف اعترافاً صريحاً. فذهب النائب العمومى وسأله فى ذلك فرفض. ولما رأى أن مركز شفيق لا يمكن أن يتحسن بأى اعتراف يأتيه وكانت مأمورية الدفاع لا يدخل فيها تحقيق ضد أشخاص آخرين عدل زيارته فى السجن وقرر هلباوى بك فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٥ أن شفيق كان قلقاً وغير مستقر على رأى خصوصاً بعد أن بلغ النائب العمومى بعد تقرير أبريل سنة ١٩٢٥ بأنه يرغب فى سحبه فنصحه هو بأن يقرر

الحقيقة فيما يخصه ويخص الآخرين إذا كان لديه ما يقرب إلى الظن صحة الوقائع المسندة إليهم. أما الذى لا يجد من نفسه قدرة على تقديم ما يؤيد أقواله ولو بطريق الشبهة فليس ذلك من مصلحته ونلاحظ على ذلك أن كل من قال عنهم شفيق منصور فى تقرير ١٣ أبريل سنة ١٩٢٥ مركزهم فى الاتهام سواء لأنه لم يكن له عليهم أدلة ما٠ وقرر عبد الملك حمزة فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٥ أنه بعد أن اختلى هو ووهيب بك دوس بشفيق منصور أمام قاضى الإحالة استدعاه صدقى باشا وزير الداخلية إذ ذاك وسأله عما أفضى إليه به شفيق فأخبره به مما يخرج عما هو مدون بتقرير أبريل سنة ١٩٢٥ فطلب منه أن ينصح لشفيق بإبلاغ ذلك إلى النائب العمومى لأنه كان قد عدل عن ذلك فقابل شفيق مرارا. وسأله شفيق عن رأية فى طريق الدفاع الذى يسلكه فتردد فى إعطاء الرأى لأنه كان يخشى أن يتهم شفيق الأبرياء خصوصاً بعد أن ترجح لديه أن إفضاءه بالأسرار التى يعلمها من شأنه أن يمنع عنه عقوبة الإعدام. وأخيراً نصحه بالاعتراف. فطلب منه شفيق أن يكون واسطة فى التأكد من أن هذا الاعتراف سينجيه فأخبره بأن هلباوى بك أخذ وعداً بذلك وأنه يستطيع الاعتماد على وعده لأنه لا يمكن أن يخدعه.. وكان شفيق كثير التردد فى اعترافاته حتى فى المجلس الواحد وكان يخيل لى فى بعض الأحيان أنه غير واثق من هذه الوعود وقرر أيضاً أن شفيق سأله عن مدى اعترافاته فكان يجيبه بأنه يعترف عن الأشخاص الذين اشتركوا فى جريمة السردار وتدبيرها وفى قضايا القتل السابقة لأن الوعد الذى أعطى له لا سبيل لتحقيقه إلا بهذا ومن هنا ظهر السر فى أن هلباوى بك الذى كان قد امتنع عن قبول الدفاع عن شفيق منصور أمام قاضى الإحالة قبل بعد ذلك أن يدافع عنه أمام محكمة الجنايات وقابله فى السجن فى يوم ٢٠ مايو ثم خرج من عنده إلى وزارة الداخلية فقابل إسماعيل صدقى باشا ثم طلب شفيق منصور مقابلة النائب العمومى فحضر أمامه فى اليوم التالى وهو يوم ٢١ مايو سنة ١٩٢٥ ومعه هلباوى بك وطلب أن تسمع أقواله بحضوره فسمح سعادة النائب العمومى له بذلك وهى المرة الوحيدة فى تاريخ القضايا السياسية التى تسمح للمحامى بالحضور مع المتهم أمام المحقق. ولم يكن موقف شفيق فى هذا التحقيق موقف المدافع عن نفسه بل موقف من يتهم غيره ويلح فى الاتهام ويذكر وقائع يدلل بها على هذا الاتهام على نحو ما جاء فى نصيحة هلباوى بك له ولذلك اشترط حضوره معه أمام النائب العمومى ليكون شهيدا على ما يقوله، ليحقق الوعد

الذى وعد به وأكده له عبد الملك بك حمزة٠ وقرر الأستاذ أحمد رشدى المحامى الذى تولى الدفاع عن محمود إسماعيل فى قضية السردار أنه بعد يوم ٢١ مايو سنة ١٩٢٥ وقبل جلسة المحاكمة قال له نشأت باشا بمناسبة الشبهة التى كانت ضده فى القضية إن شفيق منصور رجع عن قوله ويخيل لى أنه قال كلمة ((أمبارح)) وكان فى ذلك الوقت وعند ذكر هذه العبارة ظاهرة عليه علامة الاطمئنان. أى يكون هذا الحديث بناء على ذلك قد دار بينهما فى يوم ٢٢ مايو سنة ١٩٢٥ بعد أن أبدى شفيق للنائب العمومى فى ٢١ مايو أقواله المتفق عليها بحضور هلباوى بك أليس هذا كافيا لإظهار خبايا هذه المؤثرات الفاضحة؟ وهل يكون لأقوال شفيق منصور التى تصدر منه تحت هذه المؤثرات أية قيمة فى اتهام الآخرين؟ إنا نربأ بالقضاء النزيه العادل أن ينساق وراء الأغراض.

تسألون حضراتكم لماذا يتهم شفيق منصور ماهر والنقراشى؟ بل قولوا لماذا يتهمون ماهر والنقراشى ويعملون على اتهامهما؟. والرد على ذلك أن الحوادث المراد اتهامهما فيها واقعة فى سنة ١٩١٩ وسنة ١٩٢٢ وقد قال ماهر بحق فى أول استجواب له فى ٢٢ مايو سنة ١٩٢٥ عقب القبض عليه كما قال لحضراتكم بالأمس أنه لم يكن أمامهم من السعديين الظاهرين فى هذه المدة إلا ماهر والنقراشى والواقع أنه فى سنة ١٩١٩ وسنة ١٩٢٠ كان أعضاء الوفد المصرى برياسة سعد باشا زغلول فى أوربا. وفى سنة ١٩٢٢، كان أعضاء الوفد بعضهم منفى فى عدن وفى سبيل سيشل وبعضهم مسجونين بحكم المحكمة العسكرية، وبعضهم معتقل فى قصر النيل فلهذا لم يجدوا أمامهم من السعديين الظاهرين لهم معرفة بشفيق منصور من يصلح لاتهامه سوى ماهر والنقراشى بالنسبة للمركزين اللذين كانا يشغلانهما فى الوزارة السعدية فعملوا على اتهامهما بالباطل واستعملوا الوسائل السابق بيانها للوصول إلى غايتهم ومع ذلك فقد قبض على ماهر والنقراشى فى ذلك اليوم وحققت الوقائع التى نسبها إليهما شفيق منصور فى أقواله المذكورة فظهر كذبها جميعاً فيما يختص بهما كما سنبينه بعد. ولم يثبت عليهما اشتراك فى حادثة السردار فلم يتهما فيها ونظرت القضية أمام محكمة الجنايات فى ٢٦ مايو والأيام التالية له ثم حكم فيها بالإعدام.

بقى ماهر والنقراشى فى السجن وقيل:أنهما باقيان فيه على ذمة حوادث الاغتيال الأخرى ومع

عدم وجود أى دليل يسوغ بقاءهما فى السجن بقيا فيه حتى القوى التى كانت تشتغل ضدهما دلائل عليهما٠ وكان شفيق لا يزال عالقا بالحياة وكان باب الأمل فى تخفيف العقاب عنه من طريق الأمر الكريم لا يزال مفتوحاً أمامه فحصل استغلال هذا الظرف ووقع التأثير عليه فى السجن لتقديم تقرير مطول فى تفصيل حوادث الاغتيال فكتب تقريره الرقيم ١٨ يونيه سنة ١٩٢٥ وأردفه بملحقين فى ١٩و٢٠ منه حمل فيها جميعها على ماهر والنقراشى على الخصوص وأرسل هذا التقرير إلى سعادة النائب العمومى بخطاب من حكمدار بوليس مصر فى ٢٠ يونيه سنة ١٩٢٥ والظروف التى تحيط بهذا التقرير أدخل فى باب الغرابة.

فقد قرر سليم أفندى زكى أنه كان يتردد على شفيق منصور فى السجن أثناء ما كان يكتب تقريره الأخير عن الجمعيات السياسية فى ٢٠ يونيه سنة ١٩٢٥ للوقوف على معلومات تفيد التحقيق وقرر محمد نجيب الهلباوى الذى كان يشتغل لحساب البوليس السرى أنه اطلع على تقرير شفيق منصور الخاص باعترافاته الأخيرة وقرر عبد الحميد عنايت أمام النائب العمومى فى تحقيق ٢٧ يونيه سنة ١٩٢٥ ما يأتى: ((لما كنا فى المحكمة فى قفص الاتهام قال لى شفيق بأنه سيقدم تقريراً وأطلب منك أن توافقنى على كل ما سيذكر به لأنه من مصلحتنا فقلت له طيب ولكن كان فى نيتى أنى لا أوافقه إلا على ما أعرفه فقط))

ومن المدهش أن هذا التقرير الذى كتب فى ١٨ يونيه سنة ١٩٢٥ ولم يرسل للنائب العمومى الا فى ٢٠ يونية كما سبق بيانه يطلع عليه حضرة سيد بك مصطفى وكيل النيابة ويثبت فى محضر حرره فى ١٥ يونيه سنة ١٩٢٥ أنه اطلع عليه بل وينقل منه حرفياً الجزء الخاص بحادثة قتل المرحومين حسن باشا عبد الرازق وإسماعيل بك زهدى فكيف أطلع حضرته على هذا التقرير قبل وجوده وقبل وصوله إلى سعادة النائب العمومى؟

القاضى- ربما يكون التاريخ غلطا.

النحاس باشا- فكرت فى ذلك لأن الأمر أدهشنى كل الدهشة واستنكرت وقوعه. فأردت التثبيت من صحة التاريخ فوجدته مكتوبا فى المحضر بالعربى وبالأفرنجى- ١٥ يونيه سنة ١٩٢٥ الموافق

٢٣ ذى القعدة سنة ١٣٤٣ هجريا - ورجعت إلى النتيجة فوجدت التاريخ العربى مطابقا للتاريخ الأفرنجى. كذلك ذكر حضرة سيد بك مصطفى هذا التقرير بجلسة المعارضة التى انعقدت فى ١٨ يونيه سنة ١٩٢٥.

حضرة القاضى- ألا يكون هناك تقريران؟

النحاس باشا - كلا إن الذى ورد ذكره هو تقرير واحد وهو تقرير ١٨ يونيه ١٩٢٥ الذى لم يرسل إلى سعادة النائب العمومى إلا فى ٢٠ يونيه سنة ١٩٢٥ ٠

النيابة (حضرة سيد بك مصطفى) - أنا لا أعرف شيئاً بخصوص هذا التقرير.

النحاس باشا - إذن علام يدل ذلك؟ لا استرسل فى التعليق فالأمر يفسر نفسه وإنما اقتصر على ذكر الدلالة التى لا تقبل جدلا وهى أن شفيق منصور إنما كان آلة فى أيدى غيره يكتب ما يملى عليه بعد أن يرتبوه فيما بينهم ويقرأوه عليه.

فلما يئس من تحقيق ما وعد به أفاض فى يوم٣١ يوليه سنة ١٩٢٥بما عنده فكان وهو فى سجله ينادى محمود إسماعيل ويدعوه ليعترف ويقول الحق وهو أن سعد والسعديين أبرياء من قتل السردار وأن نشأت باشا وغيره هم الذين دبروها لمصلحة شخصية الخ وطلب فى النهاية ضابطا إنجليزياً ليعترف له ويكتشف السر فحرر سليم أفندى زكى وأحمد أفندى طلعت وانجرام بك محضرا بذلك ودخل إليه الضابط الإنجليزى المستر نوبل وكيل التفتيش بالبوليس وأخذ أقواله وحرر بها تقريراً فى التاريخ نفسه وهى تبرئ السعديين من حادثة السردار وأنهم ليسوا مسئولين عنها بل نشأت باشا وغيره الذين دبروها لإسقاط سعد والبرلمان، وكان المنفذ لأغراضهم محمود إسماعيل لأنه يظن أن نشأت باشا سيسعى لدى الملك ليفرج عنه بعد أن يمضى سنتين أو ثلاثاً بالسجن يخرج بعدها ويتقلد الوظيفة التى أعدها له نشأت باشا الخ.

ومن الغريب أن هذا المحضر وهذا التقرير لم يقدما إلى النائب العمومى إلا بعد نحو أربعة أشهر من تاريخ تحريرها وبعد إعدام شفيق منصور فقد أرسل سعادة الحكمدار المحضر إلى سعادة النائب العمومى بخطاب مؤرخ فى نوفمبر وفى أثناء اطلاعه عرض عليه المستر هيوز تقرير

الضابط الإنجليزى المستر نوبل المحرر فى ٣١ يوليه سنة ١٩٢٥ بالأقوال التى أفضى بها إليه شفيق منصور فى اليوم ذاته.

ومع هذا يقولون أن ماهر والنقراشى أعضاء فى جمعية الاغتيال وأنا أقول بعد هذا للنيابة أنه لم يكن لماهر والنقراشى أى اتصال بجمعية الاغتيال وإنما هناك جماعة متآمرون على اتهام ماهر والنقراشى بالباطل ولا ينقذهما إلا عدل القضاء.

وهنا ألفت نظر حضرة القاضى إلى ما قرره سليم أفندى زكى أمام سعادة النائب العمومى فى تحقيق ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٥ إذ قال:

((وأتذكر أن شفيق أخبرنى بأنه كلما كان يريد أن يعترف لسعادتكم عن أثنين ذكر اسميهما وهما غير ماهر والنقراشى ما كنتم تريدون سماع أقواله)).

وقد علق سعادته على ذلك بالملحوظة التى سبق ذكرها وهى: ((نذكر أن شفيق منصور كان يلح علينا فى إعادة مناقشته فى قضية السردار ولم يذكر لنا أسماء فى كلامه الشفهى فأفهمناه أن القضية حكم فيها وأن اضطراب أقواله لا يجعل محلا لإطالة المناقشة معه فى هذا الموضوع بعد الحكم نهائياً وقد أفهمناه بذلك فاكتفى)).

وهذا يدل على أقل تقدير على أن النائب العمومى لم يكن ليعول على أقوال شفيق منصور لاضطرابه فيها ولذلك لم يرد أن يسمع أقواله وهذا رأى الحكومة ذاتها فإنها أعدمته ولم تستبقه أقواله على سبيل الاستدلال ضد المتهمين وقد طلعت جريدة السياسة العدد ١٠١٤ الصادر بتاريخ اليوم ((٣١ يناير سنة ١٩٢٦)) ببيان من إسماعيل صدقى جاء فيه:

((إن شفيق منصور كان كثير التردد فى أقواله يعترف حينا بأمور ينقضها فيما بعد ولما آنس المدافعون عنه أنه شديد الفزع للإعدام رأوا أن يعرضوا أمره علينا لاحتمال النظر فى معاملته ببعض الشفقة خصوصاً أنه أبدى الرغبة فى الإفضاء بأقوال جديدة فأبلغت إذ ذاك شفيق منصور أنه إذا قرر الحقيقة كلها وقدم البرهان على صحة قوله وترتب على إقامة البرهان إدانة من يرشد عنهم من المجرمين والحكم عليهم فإذ ذاك يلتمس له عفو يخفف عقوبة الإعدام ولم يصرح إذ

ذاك شفيق بأكثر مما قاله من قبل ولم يقم عليه دليل فكانت النتيجة تنفيذ حكم الإعدام)) إذن تعترف الحكومة بلسان من كان وزير داخليتها حين ذاك:

أولاً: بأن شفيق كان كثير التردد فى أقواله.

ثانياً: بأنه كان شديد الفزع للإعدام.

وثالثاً- بأن الحكومة أبلغته بأن تلتمس له العفو بتخفيف عقوبة الإعدام إذ قام البرهان على صحة قوله وترتب على إقامة البرهان إدانة من يرشد عنهم من المجرمين والحكم عليهم.

ورابعاً: بأنه لم يصرح مما قاله من قبل ولم يقم عليه دليل فكانت النتيجة تنفيذ حكم الإعدام فكيف يسوغ للنائب العمومى أن يستند على أقواله بعد ذلك؟

ويدل ذلك أيضاً على أنه إذا كان شفيق منصور قد كذب على سليم أفندى زكى فيما يختص بذكر الأسماء فيكون ذلك دليلاً قاطعاً على كذب شفيق منصور حتى فى أقواله التى يقررها على النائب العمومى ذاته فما كان يصح لسعادته أن يستند على شئ من أقواله أما إذا كان سليم أفندى زكى هو الذى كذب فى النقل عن شفيق منصور فيما يختص بذكر الأسماء فيكون ذلك مؤيداً لما قلناه عن شهادة نجيب الهلباوى وعلى حنفى ناجى من عدم صحة الأخذ بشهادة شهود السماع وعلى أى حال فإن امتناع سعادة النائب العمومى فى إعادة مناقشة شفيق منصور فى قضية السردار مع الحاجة فى ذلك كما هو واضح مما مدون فى ملاحظة سعادته الآنفة الذكر ومما هو مثبت فى محضر تحقيق سعادته معه عما جاء فى تقرير ١٨ يونيه سنة ١٩٢٥ وهذا الامتناع مع الاستناد على أقواله قد أضر بحقوق الدفاع لأن شفيق منصور قد عدل فى تقريره المذكور عن أقواله السابقة التى كان قررها عن ماهر والنقراشى فيما يختص بحادثة السردار وكان التحقيق معه فى ذلك ضرورياً لمعرفة العوامل التى دفعته إلى التناقض فى أقواله حتى تنكشف الحقيقة من خلال مناقشته وهذه إحدى نتائج التحقيق السرى السيئة، ومع كل هذا يستند سعادته فى ملاحظاته المضافة إلى قائمة الشهود على أقوال شفيق منصور الأولى عن ماهر والنقراشى فى هذا الخصوص حتى بعد عدوله عنها.

بينا إلى الآن العوامل المختلفة التى استعملت للتأثير على شفيق منصور فلننتقل إلى بيان حالته النفسية ونكتفى فى ذلك بالوصف الذى وصفه هو لنفسه فى يوم ٢١ مايو بحضور محاميه حضرة هلباوى بك أمام سعادة النائب العمومى إذ قال: ((فيما يختص بحادثة السردار فإننى لا أدرى ما يمنعنى إذن من أن أعيد اعترافى وأن أذكر فى الوقت نفسه بكل نفس ثابتة الآن ولم يكن هذه النفس قبل الآن على أن تبوح بشىء ولقد كان ذلك هو السبب فى أن التحقيقات الأولى ظهرت بشكل مدهش ما بين إنكار واعتراف وإنكار لأننى كنت بين عوامل غريبة لأنه كلما أراد الله سبحانه وتعالى أن يسيرنى فى طريق الخير وأن يجعلنى أتمم اعترافى صحيحاً يغلب على الطبع القديم وهو التفكير الذى كان عندى وهو استحسان هذه الأعمال وعدم التوصل إلى شئ منها فأنكر ثم تعود يد الله تعمل فى فاعترفت ثم أعود إلى الإنكار بعد ذلك وأن هذه الحالة النفسية انتهت الآن، وإنى أذكر هنا التفصيلات الخاصة بالاعتراف من أوله إلى آخره أى الوقائع وما ثبت نفسه إلا الوعد الذى تلقاه بالتخفيف عنه إذا ما أتهم ماهر والنقراشى فهو يدعى أنه يتمهما بنفس هادئة ولكن هذا الهدوء لم يكن لذكر الحق بل ليستحق الوعد الذى وعدوه به الذى يعترف على نفسه بأنه لا يرى غضاضة فى أن يتهم غيره بالباطل فقد قال فى هذا التحقيق ذاته أنه أثار الشبهة ضد عبد الحليم البيلى وعبد الرحمن البيلى فى كلامه الأول بسبب الاختلاف الحزبى فما بالك به إذا كان المقصود نجاة حياته وقال لسليم أفندى زكى عندما كان يكتب تقريره الأخير عن الجمعيات السياسية فى ٢٠ يونيو سنة ١٩٢٥: ((إنى أخاف أن أكتب الآن الحقيقة بعد أن قلت قبلاً أشياء ليست بالحقيقة)).

ذلك هو الذى كان يقرر أمام النائب العمومى فى٢١ مايو سنة ١٩٢٥ بحضور حضرة هلباوى بك أنه يقرر ما يقرره بنفس هادئة على اعتبار أنه يقرر الوقائع صحيحة الواقع أنه ما كان يشغله إلا شئ واحد هو فداء حياته وأنه يستهين بكل شئ فى هذا السبيل ولذلك رجا وهيب بك دوس عندما اختلى به بجلسة الجنايات بناء على أمر رئيس الجلسة أن يتم دفاعه بطلب التخفيف عنه لأنه كان مسيراً من ماهر والنقراشى أى منفذاً لأوامر آخرين وكان رأى وهيب بك أن مثل هذا البيان من شفيق شخصياً للمحكمة سيكون حتما مضطرباً فقبل أن ينقل عنه هذه الفكرة واشترط عليه أن

يكتفى بما يقوله وهيب بك ولا يتكلم هو وثابت أن شفيق عدل عن ذلك سواء فى تقرير ١٨ يونيه سنة ١٩٢٥ أو فى أقواله فى ٣١ يوليه ١٩٢٥.

وفى هذا القدر كفاية ونتيجته الحتمية عدم إمكان التعويل على أقوال شفيق منصور التى أبداها سواء فى تقاريره أو فى التحقيقات وننتقل بعد هذا البيان إلى تفنيد الوقائع التى ذكرها فى هذه الأقوال.

obeikandl.com